

وحيثا وجد ، وارجو الله ان يوفق الحكومة وكل مسؤول في بلدنا في تنفيذ هذه الموازنة وثيقة امل وتكامل عمل والى اللقاء في جلسات قادمة .

وقد عملنا مشروع غذاء ميداني ——— الساندويش — وارفع الجلسة .

٦ — تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة ( لم تعين )

دولة رئيس المجلس

ساقوم بإبلاغكم بهوعد وموضوع الجلسة القادمة فيما بعد .

( وانتهت الجلسة )

رئيس المجلس الوطني الاستشاري

احمد اللوزي

امين عام المجلس الوطني الاستشاري

عدنان بعيون



مجلس الوزراء

## المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة الثامنة والعشرون

المنعقدة يوم الاثنين ١٦ صفر ١٣٩٩ هـ الموافق ١٥ كانون ثاني ١٩٧٩ م

( المجلد ١ )

( العدد ٢٨ )

محضر الجلسة

صفحة

٣

٣

٣

٤

٤

٤

١ — تلاوة محضر الجلسة السابقة

٢ — تلاوة الاجازات والاعتذارات

١ — معلره مقدمة من العضو معالي السيد عبد الحميد الشريدة

ب — معلره مقدمة من العضو معالي السيد مروان الحمود

ج — معلره مقدمة من العضو السيد جعفر الشامي

د — معلره مقدمة من العضو السيد يعقوب ابو غوش

موافقة

### تعريف

١ — اعد ويوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه امين عام المجلس الوطني الاستشاري : السيد عدنان بعيون .

٢ — قام بتنظيم هذا المحضر مساعد الامين العام السيد وليد التجداوي ومنظمو الضبط السادة نذير عطيات ، نصري الشهابيله وموفق المجلوني .

٣ — قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتوزيعه في المطبعة : مهور الجلة السيد محمود غريقات

هكذا من الأصل

- ٣ - تلاوة الاوراق الواردة .
- ٤
- أ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ن س/ ١٤٣٩٨ تاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٣ المتضمن احالة مشروع قانون معدل لقانون نقابة اطباء الاسنان لسنة ١٩٧٨ .
- ٤ - تلاوة الاقتراحات الواردة
- أ - الاقتراح رقم (٧) المؤرخ في ١٢/٢٥/ ١٩٧٨ المقدم من السيد نائله الرشدان حول عدم استثناء البنائين من رخص المهن واخصائهم الترخيص .
- ب - الاقتراح رقم (٨) المؤرخ في ١٢/٧/ ١٩٧٩ المقدم من سعادة السيد سليمان اريتمه حول تأمين الاعلاف مجاناً او باسعار رمزية لاصحاب المواشي
- ج - الاقتراح رقم (٩) المؤرخ في ١٢/٧/ ١٩٧٩ المقدم من سعادة السيد بركات الزهير حول حفر بئر ارتوازي في منطقة النقيره
- ٥ - مقررات اللجنة المالية
- أ - قرار اللجنة المالية رقم (٦) المؤرخ في ١٢/١٦/ ١٩٧٨ بشأن مشروع قانون الرسوم الاضافية للجامعات الاردنية لسنة ١٩٧٩
- الناقشة لأجل  
بعد البحث فيه

## المجلس الوطني الاستشاري

### محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وبمصاب قانوني في تمام الساعة الحادية عشرة صباحا من يوم الاثنين الموافق ١٥ كانون الثاني برئاسة دولة السيد احمد اللوزي رئيس المجلس الوطني الاستشاري وبحضور امين عام المجلس السيد عدنان بعيون وتغيب عن الاعضاء معذرا معالي السيد عبد المجيد الشريدة ومعالي السيد مروان الحبود ومعالي السيد يعقوب ابو غوش ومعالي السيد جعفر الشامي .

وحضر من الحكومة :

- ١ - دولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخارجية
- ٢ - معالي السيد عدنان ابو عودة وزير الاعمال
- ٣ - معالي السيد احمد عبد الكريم الطراونة وزير العدل
- ٤ - معالي السيد حسن ابراهيم وزير الدولة للشؤون الخارجية
- ٥ - معالي السيد كامل الشريف وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
- ٦ - معالي السيد مروان القاسم وزير التهوئين
- ٧ - معالي السيد سليمان مرار وزير الداخلية

- ٨ - معالي السيد عبد الرؤوف الروابده وزير الصحة
- ٩ - معالي السيد ابراهيم ايوب وزير الشؤون البلدية والقروية
- ١٠ - معالي السيد محمد الدباس وزير المالية
- ١١ - معالي المهندس سعيد بينو وزير الاشغال
- ١٢ - معالي المهندس علي السحيمات وزير النقل
- ١٣ - معالي الدكتور سعيد النل وزير المواصلات

#### افتتاح الجلسة

#### دولة رئيس المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني

اعلن افتتاح الجلسة

جدول الاعمال

#### السيد الامين العام

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

#### الجميع

موافقة

تعلي الامين العام من تلاوته

#### السيد الامين العام

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

١ - معذرة مقدمة من معالي السيد عبد المجيد الشريدة .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري-عمان بسبب وفاة المرحوم عمي اعتر عن حضور

جلسة غدا الاثنين والله يحفظكم

ميد المجيد الشريدة

طلبت المعذرة للجلسة ٢٨ المنعقدة بتاريخ ١٩٧٩/١/١٥ ووفق على قبول المعذرة

هذا من الاجل

دولة رئيس المجلس  
هل يوافق المجلس على معذرة العضو  
الجهيــــــــــــــــع  
موافقــــــــــــــــون

السيد الامين العام  
معذرة مقدمة من معالي السيد مروان الحود  
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري  
يرجى قبول معذرتي عن حضور الجلسة .  
واقبلوا نائق الاحترام ، ،

عضو المجلس الوطني الاستشاري  
مروان الحود

١٩٧٩/١/١٥

دولة رئيس المجلس  
هل يوافق المجلس على معذرة العضو  
الجهيــــــــــــــــع  
موافقــــــــــــــــون

السيد الامين العام  
معذرة مقدمة من معالي العضو السيد  
جعفر الشامي

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري  
يرجى قبول معذرتي عن حضور الجلسة  
واقبلوا نائق الاحترام

عضو المجلس الوطني الاستشاري  
جعفر الشامي

١٩٧٩/١/١٥

دولة رئيس المجلس  
هل يوافق المجلس على معذرة العضو

الجهيــــــــــــــــع  
موافقــــــــــــــــون

السيد الامين العام  
معذرة مقدمة من العضو معالي الدكتور  
يعقوب ابو غوش

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري  
يرجى قبول معذرتي عن حضور الجلسة .  
واقبلوا نائق الاحترام .

عضو المجلس الوطني الاستشاري  
يعقوب ابو غوش

١٩٧٩/١/١٥

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على معذرة العضو

الجهيــــــــــــــــع

موافقــــــــــــــــون

السيد الامين العام

٣ - تلاوة الاوراق الواردة

١ . تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الاختم  
رقم نس / ١٤٣٩٨ تاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٣  
المتضمن احالة مشروع قانون معدل لقانون نقابة  
اطباء الاسنان لسنة ١٩٧٨ .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري  
ملا باحكام المادة ( ١/٧ ) من قانون المجلس  
الوطني الاستشاري رقم ( ١٧ ) لسنة ١٩٧٨ ،  
ابعث لدولتكم طيا بـ ( ١٠٠ ) نسخة من مشروع  
قانون معدل لقانون نقابة اطباء الاسنان المنوي  
اصداره كقانون مؤقت مع الاسباب الموجبة له  
وارجو عرضة على مجلسكم الموثر لبدء المشورة  
فيــــــــــــــــة .

واقبلوا نائق الاحترام .

رئيس الوزراء  
مقر بـردان

دولة رئيس المجلس  
هل يوافق المجلس على احالة هذا القانون  
الى اللجنة القانونية  
الجهيــــــــــــــــع  
موافقــــــــــــــــون

السيد الامين العام

٤ - تلاوة الاقتراحات الواردة  
١ - الاقتراح رقم ( ٧ ) المـــــــؤرخ في  
١٩٧٨/١٢/٢٥ المقدم من السيدة نائلة الرشيدان  
حول عدم استدعاء البنائين من رخص المهــــن  
واخضاعهم للتخصيص .

اقتراح رقم ( ٧ )  
تاريخ ١٩٧٨/١٢/١  
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري  
ارجو ان اتقدم بالاقتراح التالي للتفضل بعرضه  
على المجلس لاحالته للحكومة :  
ان استثناء البنائين من رخصة المــــن  
الان نصاددا لا يبرر له لاسباب التالية :  
١ - انهم يتقاضون اجورا عالية جدا تستوجب  
ان يساهموا في موازنة بلديتهم .

ب - البنائون يقومون بمسؤوليات خطيرة  
جدا وهم يمارسون اعمالهم بدون ضابط او رابط  
وبدون اي مسؤولية قانونية .  
١ - في الارياف يتولون البناء بدون ترخيص  
وبدون مخططات هندسية وبدون رقابة وبالتالي  
تكون سلامة البناء و ارواح المواطنين عرضة  
لاعمالهم .

٢ - انهم يقومون في البناء في الارياف  
للمعتدين على اراضي الدولة او الافراد بدون  
اهتمام بالموضوع وبالتالي تنشأ قري كبيرة بشكل  
متسارع وبدون تنظيم او تخطيط شوارع او حتى  
لمساح اي مجال للخدمات في المستقبل وهذه  
امور تشوه شكل الوطن لمشرات السنين . وبالمدن  
لا يتتبعون بالخطوات التنظيمية كالتهيئة وتنفيذ  
البناء بالشكل المخصص به .

ج - اخضاعهم للتخصيص الان يجب ان يكون  
خطوة نحو انشاء نقابة لهم تضبطهم مهنيا وخلفيا  
وان اي فرد يتعاقد مع بناء مرخص يشعــــر  
بالاطمئنان نحو بئانه اكثر من التعاقد مع اي مدعي  
عضو المجلس

الحماية : نائلة نجيب الرشيدان

١٩٧٨/١٢/٢٤

دولة رئيس المجلس  
يحال الى الحكومة ؟

الجهيــــــــــــــــع

موافقــــــــــــــــون

السيد الامين العام

ب . الاقتراح رقم ( ٨ ) المؤرخ في ١٩٧٩/١/٧  
المقدم من سعادة السيد سليمان ارتيبة حول  
تأبين الاعلاف مجاناً او باسعار رمزية لاسـداسـا .  
المواشي .

بسم الله الرحمن الرحيم

اقتراح رقم ( ٨ )

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري  
بالنظر لسنين الجفاف السابقة وتوقف  
الامطار لهذا العام وما يعانيه من جراء ذلك  
اصحاب المواشي في المملكة حيث ان هذه الثروة  
الحيوانية أصبحت مهددة بما يؤثر على اصحاب  
هذه المواشي بشكل خاص ، وعلى المجتمع الاردني  
بشكل عام بالنسبة للانتاج الثاني من هذه المواشي .

لذا فائنا وكنا اهل وثقة بالحكومة الموقرة نقترح  
ان تقوم الحكومة بتأبين الاعلاف مجاناً وباسعار  
رمزية وتسليمها لاصحاب هذه المواشي وفقاً  
للقواعد المعروفة التي تؤمن تسليمها لاصحابها  
الفعليين مباشرة .

وتفضلوا بقبول نائق الاحترام .

عضو المجلس الوطني الاستشاري

سليمان ارتيبة

دولة رئيس المجلس

يحال للحكومة

الجهيــــــــــــــــع

موافقــــــــــــــــون

السيد الامين العام

ج - الاقتراح رقم ( ٩ ) المؤرخ في ١٩٧٩/١/٧  
المقدم من سعادة السيد بركات الزهر حول حفر  
بئر ارتوازي في منطقة النقرة .

بسم الله الرحمن الرحيم

اقتراح رقم ( ٩ )

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاختم

هكذا من المأهول



ارجو التفضل بعرض اقتراحي التالي على المجلس الكريم في اول جلسة حتى اذا ما وافق عليه المجلس الكريم ، تكريما باحائه الى الحكومة الموقرة .

ان الحاجة ملحة جدا وضرورة للغاية لحفر بئر ارتوازي في منطقة النقرة نظرا للحاجة الماسة لئلا هذا البئر وما يعود من فائدة للمواطنين والمشاكل المتواجدة في هذه المنطقة المذكورة . واقبلوا فائق الاحترام

بركات الزهر  
عضو المجلس الوطني الاستشاري

#### دولة رئيس المجلس

بحال الى الحكومة ؟

#### الجنينج

موافقون .

#### دولة رئيس المجلس

##### ٥ - مقررات اللجنة المالية

والان ارجو من مقرر اللجنة المالية بمعالي السيد محمد الفرخان المبيدات التفصيل بتلاوة مقررات اللجنة المالية .

#### السيد المقرر

السيد محمد الفرخان المبيدات  
مقرر اللجنة المالية

#### قرار رقم - ٦ -

اجتمعت اللجنة المالية الساعة العاشرة صباح يوم السبت الموافق ١٦/١٢/١٩٧٨ برئاسة معالي رئيس اللجنة الدكتور خليل السالم وحضور اصحاب المعالي والمطوعة والسعادة السادة: مقرر اللجنة محمد الفرخان المبيدات ، وممدوح الصرايرة ووليد مصفور ، ومحمد علي بدير وقد شارك بالاجتماع معالي السيد احمد الطراونة عضو اللجنة القانونية .

وبعد النظر في مشروع قانون الرسوم الاضافية للجامعة الاردنية وجامعة اليرموك لسنة ١٩٧٨ المحال عليها من المجلس ، قررت اجراء التعديلات التالية :

المادة ٢ - ١ - شطب عبارة ( الخاصة ) والاستعاضة عنها ب ( الخصوصية ) شطب عبارة ( الجمعية العمومية ) والاستعاضة عنها ب ( الهيئة العامة ) .

شطب عبارة ( الموازنة العامة ) والاستعاضة عنها ب ( الميزانية السنوية ) .

ب - شطب عبارة ( الخاصة ) والاستعاضة عنها ب ( الخصوصية ) .

ج - استبدال ( نصف ) ب ( ١ ) .

اضافة ( والتقايات ) بعد ( الصناعية ) مباشرة في السطر الاول .

اضافة ( العقبة ) بعد الزرقاء لتصبح ( مدينتي الزرقاء والعقبة ) في السطر الثاني .

اضافة ( المالية ) بعد ( السنة ) مباشرة في السطر الرابع .

#### دولة رئيس المجلس

جودت بك

#### السيد جودت السبول

المادة الثالثة تقرأ وانتقل المقرر الى الرابعة قبل موافقة المجلس

#### دولة رئيس المجلس

يقرأ قرار اللجنة ثم نعود لتلاوة القانون مادة - مادة .

#### السيد المقرر

المادة ٤ - اضافة ( هذه ) بعد ( تستوى ) . شطب عبارة ( المنصوص عليها في المادة

( ٣ ) من هذا القانون ثم الحاق المادة كلها بعد الشطب الى اخر الفقرة ( ب ) من هذه المادة .

#### السيد احمد الطراونة

يا سيدي نقطة نظلم

#### دولة رئيس المجلس

معالي احمد بك

#### السيد احمد الطراونة

ما دام القصة هي قراءة قرار اللجنة ، وقرار اللجنة بين ايدينا - ليس من الضروري قراءة القرار ، قرار اللجنة لانه سيعدل في مناقشة المجلس الان .

#### دولة رئيس المجلس

نظر القانون مادة - مادة .

#### القانون بنصه الجديد كما عدلته اللجنة المالية

قانون مؤقت رقم ( ) لسنة ١٩٧٨  
قانون الرسوم الاضافية للجامعة الاردنية  
وجامعة اليرموك

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون الرسوم الاضافية للجامعة الاردنية وجامعة اليرموك لسنة ١٩٧٨ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - بالاضافة الى الضرائب والرسوم المفروضة للجامعات في المملكة بموجب اي قانون او نظام اخر معمول به فيها يستوفى من قبل الدائرة المختصة رسم اضافي وفقا للاحكام الواردة في هذا القانون ويحدد ايرادا لحساب الجامعة الاردنية وجامعة اليرموك بينهما حسبما يقرره مجلس الوزراء .

#### دولة رئيس المجلس

لحظة يا معالي الاخ . امين بك .

#### السيد امين شقم

دولة الرئيس انني بالفعل استبعد ان يرد قانون خاص بفرض ضرائب خاصة من اجل تمويل ودعم الجامعات في حين ان للبلد ميزانية عامة استوعبت واجبات الاتفاق على جوانب متعددة في حياة هذا البلد ما كان منها ضروريا وما لم يكن ضروريا او ما تفاوتت ضرورته وانني اعتقد ان تعتذر مصادر الدخل في الضرائب وتقديم التبريرات والاسباب الموجبة لفرض ضرائب على شكل او اخر لتضاف الى كل الضرائب والاعباء المالية التي يتحملها المواطن في هذا البلد عملية جديرة في ان يعاد النظر فيها من اساسها انني لا اتجه في كلمتي هذه الى ما يمكن ان يفهم منه انني اطلب حجب المعونات المالية من الجامعات ، على العكس لاني اعتقد ان حجم ميزانية البلد في ما عرفت حين اقر المجلس تلك الميزانية ، يؤهل هذا البلد ان يتحمل الجامعات واضعائها وان يدعمها دعما لا حدود له من خلال ابواب الموازنة والاتفاق عليها ، واننا لا ارى مبررا او موقفا لفرض رسم اضافي لدمج هذه

الجامعات وتكليف الناس اعباء تجاوزت كسل حدود معقولة وشكرا .

#### دولة رئيس المجلس

معالي ابو هشام

#### السيد احمد الطراونة

الجامعات مؤسسات مستقلة لا علاقة لها بموازنة الدولة ، ولم يخصص في موازنة الدولة التي مرت على هذا المجلس اي مبلغ الا بعض المساعدات ولكنها لم تدرج كموازنة ملزمة للدولة ، ميزانية الحكومة وضمت بعض المساعدات لهذه الجامعات لانها مستقلة كل الاستقلال ، ولذلك يجب ان يكون هناك قانون مستقل لفرض الرسوم او الضرائب لاستمرار هذه الجامعات لاداء رسالتها ، وهذا القانون ليس قانونا جديدا انما تعديل لقانون معمول به وارادنا ان ننظم هذا القانون بشكل اكثر عدالة واسهل لتفصيل ما يتوجب ولذلك ارى ان نسير في هذا القانون ونأني بالاخ الزميل يرى رفض القانون كبدا ، ولكنك بعد ان قبله المجلس ارجو ان نستمر في البحث وانه لا علاقة له بموازنة الحكومة وانما موازنته تتعلق بهذا القانون الذي هو جزء من موازنته وليس كل الموازنة .

#### دولة رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

#### دولة رئيس الوزراء

الواقع اردت ان اتكلم ما تكلمه معالي الاخ احمد الطراونة وهو ان هناك قانون موجود ومعمول به واذكر ان بعض المكلفين كانوا يتشجعون في عدم العدالة لانه كان يفرض رسوم مقطوعة ، الصيادلة كان على كل صيدلية خمسون دينارا ، نيرغب بعض الاخوان من بعض النقابات ان يعدل هذا القانون لكي تكون عدالة في التطبيق بمعنى ذلك يبقى القانون السابق معمول به كما ذكر معالي الاخ الطراونة هناك موازنات مستقلة والجامعات لا تخط موازنتها من الموازنة العامة . وانما عادة يكون هناك بند تبرع وهبات وطبعا هو من اجل استقلالية الجامعات . اردت تأكيد هذه المواضيع .

هكذا من الأهل

دولة رئيس المجلس  
الاستاذ طاهر حكمت

## السيد طاهر حكمت

صحيح ان معالجة الرسوم الاضافية للجامعات ان تقدم بقانون مستقل ، وان اقوال دولة الرئيس ومعالى الاخ احمد الطراونة لمي محلها ، ولكنني من مراجعتي للقانون ارى انه لا يحقق العدالة ، وانما يحقق رسوما جديدة واعباء اضافية على المواطن وهذه الرسوم وهذه الاعباء من حقنا ان نناقشها ، ابن هي مبررات دفعها ، لا نجد في ايدينا أي اسباب موجبة او مبررة للقانون ، ولا نجد امامنا اي شك في موانع هذه الجامعات وكيفية انفاقها واكثر من ذلك ، نائنا نعتقد ان من حقنا ومن واجباتنا دعم الجامعات الوطنية . وهو حق مشروع علينا . ونحن من واجبا ايضا ونحن مطالبون بان ندفع رسوما اضافية ، فنسائل ما هي الخدمة التي تقدمها الجامعات في بلادنا ، ان نسائل لماذا لا تستوعب جامعاتنا العديد من طلبتنا الالوف منهم الذين يدرسون في الخارج ، اذا اقتضت حاجة الجامعات على الوف قليلة من الطلبة ، بينما نحن نرسل عشرات الالوف من طلابنا الى الخارج وانني اعتقد انه علينا قبل ان نناقش الرسوم الاضافية وقبل ان نقر مبداءها ان نحاط عليها بتفاصيل وافية عن موازنة كل جامعة وما ينبغي بموجب القانون المقترح وما هو العجز فيها وما هي الامكانيات المتوفرة فيها في المستقبل حتى نستطيع ان نقبل بتحقيق رسوم اضافية.

## دولة رئيس المجلس

سلمان بك القضاة

## السيد سلمان القضاة

الواقع ان المؤسستين جامعة اليرموك والجامعة الاردنية هي المؤسسات التي تستوجب الدعم والاخذ بيدها . وهذا القانون الجديد ارجو ان يكون منطلقا لهذا المجلس ، بان تعيد الجامعة النظر في الرسوم التي تفرضها على الطلبة ، نحن لا ننتع ويجب ان يشارك شعبنا في رفع مستوى الجامعة ، جامعة اليرموك والجامعة الاردنية ، ولكن ينبغي الوقت ان نتيج

المجال لعدد اكثر من الطلبة وناينا ان يكون هناك رسوم اقل على الطلبة وخاصة الرسوم التي فرضت في العام الماضي كانت باهظة قد تكلف نفس الاتفاق على الدلائل خارج البلاد .

## دولة رئيس المجلس

شكرا ، الاستاذ الريماوي

## السيد عبد الله الريماوي

لا اخل احد في هذا المجلس غير معني بتدعيم الجامعات الى ابعد حدود التدعيم تدعيمها ماديا وتدعيمها بالتقنيات العلمية وتدعيمها بشان بتوفر لطلابها حرية البحث والتفكير والتعبير باعتبار حرية البحث والتفكير والتعبير تمارس على اعلی مستوى وباتسار صيغة من الاتساع للجامعات لتخرج رجالا قادرين من خلال مسا مارسوا من حرية ان يصنعوا الحرية . ولكن الذي يفتق من مناقشة الزميل الاخ امين شقير هو بحث في سياسة فرض الضرائب ، هناك انجاهان ان نؤكد الضرائب بحيث تكون بصورة عامة خرائب يجب للدولة ويطلب من الدولة ان تخصص المبالغ الكثافة للجهات التي تحتاج اليها مثل الجامعات واما ان نقول لكل مؤسسة مستقلة كالجامعات ولائها مستقلة نحن لها ضرائب ونضع لها قانون ضرائب خاص . في رايي ان السياسة الضريبية الاولى اصح من السياسة الضريبية الثانية ليس معنى هذا ان المجلس يرفض هذا القانون الان لان رفضه كما هو واضح يؤدي الى ابقاء القانون الحالي ولا نحقق شيء ، لكن المطلوب من نقد الحديث هو توجيه نظر الحكومة الى الاخذ بسياسة وعاء الضرائب الموحد ، اكثر منه سياسة تعدد قوانين الضرائب للجهات المستقلة .

## دولة رئيس المجلس

الاستاذ السبول

## السيد جودت السبول

اؤيد اقتراح الاستاذ طاهر واقتراح ان يستأخر بمناقشة المشروع ريثما تقدم لنا المعلومات الوافية حول الاسباب الموجبة وحول الموازنة العامة.

## دولة رئيس المجلس

شكرا ، دولة الرئيس

## دولة رئيس الوزراء

في الواقع من ناحية الاسئلة التي طرحها الزميل الاستاذ طاهر حكمت ، لا شك بان التخطيط الذي تقوم عليه الجامعات ان يستوعب اكثرية الطلاب الاردنيين . والجامعة الاردنية تحوي عشرة الاف طالب وجامعة اليرموك في العام المقبل سيكون فيها في المبنى المؤقت حوالي خمسة الاف طالب . لا شك ان الجامعة الاردنية عندما خطط لها في التنمية كان هناك استيعاب محدد ، لا يمكن للجامعة الاردنية ان تستوعب اكثر من ذلك . هناك مسائل اكلاديمية وفنية لا يمكن تجاوزها بسرعة . الاساس هو الاستقلال المالي في الجامعات . وهناك قانون للجامعة الاردنية وقانون لجامعة اليرموك يحكم مسيرة كل منهما . هناك مجلس أمناء هو الذي ينظر في هذه الموازنة موازنة الجامعة الاردنية وجامعة اليرموك من مبدأ الاستقلالية لهذين الجامعات . وانما الموازنة تقرر لتستطيع ان تقدم ماذا تستطيع ان تضع هيأت وساعات لكل من الجامعات طبعا الجامعة الاردنية تكلمت في ابنتها تقريبا كلية الهندسة تبنى ، كلية الطب تخرج منها في العام الماضي اول دفعة ، فلذلك كان التبرع للجامعة الاردنية نصف مليون دينار في الموازنة العامة . ايضا هناك مستشفى الجامعة بموجب الاتفاقية بين وزارة الصحة والجامعة الاردنية تقدم وزارة الصحة مليون ونصف دينار وفي هذا العام رفعت نصف مليون دينار فاصبح مليونين . موضوع القانون كما ذكرت ، لان القانون السابق الذي كان قد اقر وجد فيه عدم معادلة او عدالة في بعض القطاعات ، وانشأت جامعة اليرموك فاردنا ان نؤكد الجبالية للجامعتين وليس كلما خرجت جامعة جديدة نضع لها قانون جديد فلذلك اصبح القانون السابق للجامعتين الجامعة الاردنية وجامعة اليرموك . طبعا مسألة استيعاب الطلاب مسألة تحتاج الى تخطيط طويل المدى وانشاء جامعة اليرموك جزء من هذا التخطيط ولكن بناء جامعة لا يأتي في يوم او سنة وانما يحتاج الى فترة من الزمن وهناك تخطيط لمستوى التعليم العالي سواء من معاهد المعلمين اخذا بالاعتبار النسبة التي يجب ان تحتويها هذه

المعاهد العليا من خريجي التوجيهي وهي ضمن خطة مدروسة من قبل مجلس التربية او مجلس الجامعة .

## دولة رئيس المجلس

الاستاذ علي البشير

## السيد علي البشير

في الواقع انا مع الاتجاه الذي يقول يجب ان تكون هناك سياسة ضريبية لكي نعرف ما يتحمله المواطن الاردني . من الضريبة ، ولكنه في هذا الصدد وفي هذا القانون يجب ان نفرق بين ناحيتين بين التعليم الاكاديمي والتعليم الذي هو مجاني في هذا الوقت وبين التعليم الجامعي الذي لا اعتقد ان الاردن انتد فيه من غيره من البلاد العربية عندما تفرض رسوم لصاحب الجامعة الاردنية وجامعة اليرموك واؤيد دولة الرئيس الى ما ذهب اليه بان عدم استيعاب كابل الطلاب الاردنيين الذين يذهبون الى الجامعات في الخارج ، ان جامعة اليرموك جاءت لمعالجة ذلك وان كلية الشهيد فيصل بالطبع بان تكون هناك جامعة واحداث ايضا جامعات اخرى ان هذا يدل على ان سياسة الدولة في هذا البلد تتجه لمل هذا التخطيط ولذلك فائني اؤيد السير في هذا القانون وارى ان فيه ما يدل على ان الاردن انتد عن غيرها من البلاد العربية في مثل هذه الناحية .

## دولة رئيس المجلس

الاستاذ شقير

## السيد امين شقير

سيد الرئيس الواقع انني لم اكن اجهل قانون صادر من مجلس نيابي ومن السلطة الدستورية اقر مبداء فرض الرسوم الاضافية للجامعة الاردنية وان مشروع القانون المقترح على هذا المجلس هو تعبير من رغبة في تصحيح بعض اخطاء ذلك القانون ، اننا كانت ملاحظاتنا تنصب حول مبدأ توحيد الضرائب من خلال خزينة الدولة وجعلها المصدر الاساسي لتحويل جميع مؤسسات وخدمات الدولة للوطن والمواطنين كان من المؤكد ان تعديلات اساسية لا بد ان تدخل

هكذا من الأهل



إذا أريد لهذا القانون أن يبقى وكان هذا المشروع تعبيراً عن تلك الرغبة . أننا نريد أن نوضح فرقاً أساسياً بين الاستقلالية . استقلالية الجامعات الاستقلالية المالية أيضاً وبين ضرورة أن يكون هذا الاستقلال معبراً عنه بقانون منفصل القانون المنفصل ليس بالضرورة الوسيلة الإداري للجامعات ، هذه قضية اجتهادية وفي رأيي أن تخصيص المبالغ المالية للجامعات من ميزانية الدولة هو اعدل وأصح حين يعرف الإنسان ما هي الاعباء المالية المتوجبة عليه ، لا أن يجد نفسه مضطراً لأن يدفع من خلال قنوات عديدة لموضوع واحد ضرائب متعددة ، هذا الموقف الاساسي ، وأرى موضوع تخصيص الأموال اللازمة للجامعات أساس ينبغي أن يعتبر في مناسبة دراسة قوانين الميزانيات القادمة .

#### دولة رئيس المجلس

معالي وزير الداخلية

معالي وزير الداخلية

مع تسليمي بمسؤولية كلام الأستاذ طاهر في طرح السياسة التعليمية ، لا أجد في هذه المناسبة بل في قانون سابق والمطروح هو تعديل قانون اما طرح طلب دراسة سياسة الجامعات التعليمية ليس هذا وقته بالذات وإن نرجيء هذا القانون للنظر فيه لا يعني إلا أن القانون الحالي ساري المفعول .

#### دولة رئيس المجلس

شكراً . الأستاذ الطراونة

السيد أحمد الطراونة

من حق المجلس أن يعرف بعض الحقائق عن وضع الجامعة وأتني كمضو في مجلس أمناء الجامعة وكذلك الحاج محمد علي بدير من حق هذا المجلس علينا أن نعطي بعض الإيضاحات حول موازنة الجامعة أولاً ، "بدا الجامعة يجب أن يكون مستقل عن جهاز الحكومة . فإذا بنا كانت الميزانية من ميزانية الدولة تحكم مجلس الوزراء في الجامعة ، وهذا ما لا يرغب أي واحد

منا في أن لا تكون الجامعة مستقلة . الناحية الثانية ، الرسوم التي تؤخذ من الطلاب ، استيعاب الجامعة خمسة ( ٥ ) آلاف طالب للجامعة الأردنية الحد الأعلى وهي الآن فيها ٨١٠٠ طالب تقريباً وتحت ضغط الظروف وصل العدد إلى هذا ، وأنها نخشى أن يكون هذا على حساب الكيف لا حساب الكم . من ناحية الرسوم التي تدفع ، يدفع الطالب في غير الهندسة والطب ما يعادل بين ١٠٠ و ١٥٠ ديناراً في السنة ، بينما تكاليفه لا تقل عن ٥٠ ديناراً ويصل في الهندسة والطب والزراعة إلى ما يزيد على ١٥٠ دينار في السنة أي أن معدل الطالب في السنة يصل بين ٦٠٠ - ٧٠٠ دينار يكلف الجامعة بينما هو يدفع فقط بين ١٠٠ - ١٥٠ دينار باستثناء طلاب الطب قد يصل المبلغ إلى ١٨٠ دينار . هذه المبالغ كلها إذا ما فكرنا في رسوم الجامعة لا يمكن أن تقوم الجامعة في كلية واحدة وهي تحتوي الآن ما يقارب ١٠ كليات . رسم سياسة الجامعة ناحية تنمية برسمها أهل الخيرات ، وقد رسمت السياسة وضعت ولكن تحكم الظروف ، كما تضطر إلى زيادة العدد . على سبيل المثال تخرج في السنة الماضية ١٢٠٠ طالب أجبرت الجامعة على أن تقبل ما يزيد عن ألفي طالب في هذه السنة . مع أن الحقيقة حتى نقسي الوضع معقول يجب أن تقبل من الطلاب لكافة الكليات بمقدار ما تخرج ، لكن هناك ظروف تضطرنا . . . نحن لا نستطيع أن نستوعب كل الطلاب الذين يتقدمون إلى الجامعة . مثلاً تقدم إلى الجامعة الأردنية لوحدها ٧٥٠٠ طالب ونحن لا نستطيع أن نستوعب إلا ألفين . فإذا أخذنا ( ٧٠٠٠ ) كل واحد سيكلف ٧٠٠ دينار والرسوم كما بينته للمجلس الكريم ، فمن أين تستطيع الجامعة أن تحصل على هذه النفقات فالتأ . نحن الآن وبالكاد نوفر للجامعة النفقات المتكورة التي تقارب الـ خمسة ملايين تقريباً يعني ليست الأرقام محددة بالضبط لكن قريبة من هذا . وهناك المشاريع الإنمائية للجامعات البنيات والمختبرات وكل ما يلزم الجامعة قسم منها ضروري جداً ، نحاول أن نجعل له المبالغ ونقسم من هذه المشاريع مؤجل . هناك كليات ليس لها بنات لحد الآن في الجامعة الأردنية

ينتظر طلابها إلى أن تفرغ قاعة حتى يدخلوا إليها ويأخذوا دروسهم . كذلك الوضع في الجامعة يتطلب منا جميعاً أن كان جامعة الأردن أو جامعة اليرموك أو الجامعات التي ستكون في المستقبل تتطلب في الواقع منا جهد وجهد كبير في تدبير الموازنة . وهذا القانون هو بديل إلى قانون الواقع كان صعب التحصيل . لا يمكن أن يكون تحصيل ما يتحقق فيه سهل ولذلك كان الذين يتصلون من دفع هذه الضرائب كثيرون . جاء هذا القانون أكثر عدالة للتحصيل ولا يمكن أن يبهض كاهل المكلف طالما أننا نريد أن يكون في بلدنا جامعات ولكننا إذا أردنا هذه الجامعة يجب أن لا يكون الهدف المقدار الذي يدخل الجامعة بمقدار الكيفية والكفاءة التي يخرج بها الطالب من الجامعة الأردنية .

#### دولة رئيس المجلس

شكراً .

الحقيقة من خلال رفع الأيدي والحساس وحسب المساهمة في مناقشة هذا الموضوع . أباينا اقتراح مقدم من الأستاذ أمين بك شقير الاقتراح كان في أساسه عدم صدور القانون الآن الاقتراح هو السير على سياسة الفريضة الموحدة وأن تكون عامة ويذهب منها الدعم إلى كل الجهات التي تدعمها حتى يعرف المواطنون الرسوم المفروضة عليهم . اقتراح آخر من الأستاذ طاهر حكمت يطلب تأجيل النظر في هذا القانون إلى أن تعرض الدولة السياسة التعليمية الجامعية

#### دولة رئيس المجلس

الأستاذ طاهر حكمت ،، تفضل

السيد طاهر حكمت

يا سيدي الذي قلناه أن هذا القانون يعني بالنتيجة مضاعفة رسوم معينة مفروضة بموجب القانون السابق وفي بعض الحالات تبلغ الرسوم المضاعفة خمسة أضعافه . هذه الفترة السريعة لا بد من تبرير لها . أننا كنا مع الاعتبارات التي طرحها الزملاء وخاضوا فيها وخاصة معالي الأخ أبو هشام بإمباراه مضوا في مجلس أمناء الجامعة . كلنا أيضاً من حقنا في هذه المرحلة أن نطلب مبادرات معينة وأن نطلع بها هي أرقام هذه الموازنات ، هل الجامعات دوائر أخرى

حتى يمنع علينا أن نعرف الموازنات . لا نعتقد أن ذلك حقيقة ما دام أن هنالك قانون وأنه ليست مؤسسات فعلية كما هو واضح أننا لم نطلب مناقشة سياسة التعليم العالي وإذا أردنا ذلك فأننا نعرف الطرق لهذا السبيل ولكننا نرفض المبررات التي ترفع بها الرسوم أكثر من خمسة أضعاف في بعض النواحي في هذا القانون عدا الذي نرفضه ، حتى يكون أماننا أرقام صحيحة نرجو تأجيل هذه المناقشة إلى أن يتيسر لنا الحصول على هذه الأرقام .

#### دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور خليل السالم

معالي الدكتور خليل السالم

دولة الرئيس أحب أن أشير إلى نقطتين : النقطة الأولى تتمثل بتوحيد الضرائب وأدراج حصيلتها جميعاً بقانون الموازنة وتخصيس أجزاء من هذه الحصيلة للأغراض التي ترى الحزمية والمجلس معاً على أنها بحاجة لهذه التخصيصات هذا الاتجاه المالي سليم وهذا صحيح وكانت اللجنة المالية قد أخذت به . أنها في الظروف التي نواجهها الآن هناك قوانين كثيرة صدرت والمستقبل من حصيلة الضرائب المفروضة فيها جهات مختلفة . كان هناك قانون الحرس الوطني مثلاً ، الطيران ، البلديات ، جميع حصيلة رخص المين تذهب للبلديات وهي أيضاً ضرائب مفروضة على المواطنين ويسر هذا القانون مسرى هذه القوانين . فما دام المجلس قد قبل مرة سابقة تخصيص جميع حصيلة رخص المين للبلديات فأننا اعتد أن هذا الاتجاه يبرر أيضاً صدور مثل هذا القانون لنذهب الحصيلة إلى الجامعات الأردنية ، أننا طلبت للجنة المالية لأغراض التوفيق وأغراض دراسات المستقبل أن تضع وزارة المالية جدول بجميع الضرائب التي تجبى لأغراض خاصة والتي تستفيد منها مؤسسات خاصة وعندما يوضع هذا الجدول وتبين فيه حصيلة هذه الضرائب ، عندئذ تكون هناك في رأيي فرصة قيمة يمكن أن ينتهزها المجلس لمناقشة المبدأ الذي أشار إليه الأخ أمين شقير وأيده بعض الأعضاء في ذلك لذلك أن الاعتراض على السير بهذا القانون

هكذا من الأهل

وانجازها وان نهضي بدراسة القانون وان نقر القانون ليحل بديلا لقانون معهول به واذا كان هناك اي اعتراضات على بعض الفرائض يمكن مناقشتها في وقتها ، وننتظر جدول وزارة المالية الذي سيوضح العيب الضريبي بشكل عمومي ولجميع الاعتراضات وبجميع المجالات والاتجاهات وعندئذ ندرس القضية برمتها ، وعلى اساس مبدأ ان تدمج جميع هذه الواردات بقانون الموازنة العامة او لا تدمج . اما في هذه المرحلة لا نأخذ اننا نستطيع ان نضع مشروع هذا القانون جانبا وننتظر مثل هذه الاجوبة . فيها يتعلق في اتفاق هذا المال انا لا اعتقد ان هذا سببا للسرني القانون لان هذا المال يشكل جزءا وليس كل الاتفاق على العمل وادارة العمل والتطبيق في الجامعات ويشكل جزء ، ولا مانع ان نطلب في المستقبل ان تقدم البنا نسخ للاطلاع والدراسة من موازنة كل من الجامعة الاردنية وجامعة اليرموك وليست كما قال احد الاخوان ان ميزانيات هذه الجامعات مغلقة على المجلس او اي انسان اخر ، انها موازنات مفتوحة وواضحة للجميع ومن هنا افترض ان نهضي بدراسة القانون وان نتمسك بوعود وزير المالية بتقديم الجداول التي تبين جميع الموازنات التي تجبى بمقتضى قوانين خاصة وان نطلب ايضا صور من موازنات الجامعات وسواء الموازنات الجارية او الموازنات الانشائية لاغراض الاطلاع واوراق الموازنة اذا نظر انها بحاجة للمناقشة ولا اعتقد . . . . .

ابن ايضا كنت عضو مجلس أمناء لمدة ١٣ سنة ، ولا اعتقد انها بحاجة للزبد من المناقشة . نقطة اخيرة ان الرسوم التي تدفع في الجامعة كما قال الاخ اتل من الكلفة بكثير فالحديث عن تخفيض الرسوم الحقيقية يعني اعباء جديدة على الخزينة ويعني فرائض جديدة ايضا فاذا كان المستفيد الاصلي من التعليم لم يساهم بقسط عال في رأيي فيكون فرض فرائض جديدة لاغراض تخفيض الرسوم شيء اكثر من طاقة المكلفين على الدفع وشكرا .

#### دولة رئيس المجلس

شكرا ، لو سمح الاخوان ، نحن الان امامنا قضيتين قضيتنا تنهاها الاستاذ طاهر ومجموعة من الاخوان الذين تحدثوا عن السياسة الموحدة

ومعرفة مبررات وميزانيات الجامعات وان لا يستمر بحث القانون حتى يطلع الاخوان وتقدم لهم تلك المبررات المعلولة واقتراح اخر تنهاه ايضا عدد كبير في ظروف ما شرح وما وضع بان نستمر في بحث القانون واتراره واتخاذ قرار من المجلس ولا يمتنع على المجلس في اي ظرف اخر ان يطلب بحث السياسة التعليمية الجامعة او تقديم موازنات الجامعات لراي المجلس ولزيادة القناعة

#### دولة رئيس المجلس

تفضل وصفي باشا

#### السيد وصفي همزا

الاستقلال المالي للجامعات شيء واعطاء الاستقلال لمجلس الامناء لفرض فرائض على المواطنين شيء اخر . الحكومة هي المسؤولة عن فرض الضرائب وجباية الاموال وفي تخصيص الاموال وفي حالة الخروج عن ذلك فراي الاستاذ طاهر هو الصبح ، ان تقدم الجامعة موازنتها وسياسة التعليم داخل البلد . اما ان يسمح للجامعة بمفردها ان تفرض الضرائب وان تجبي الاموال اعتقد ان هذا خروج عن القواعد الدستورية .

#### دولة رئيس المجلس

معالي الاخ ، القانون تقدمت به الحكومات المتعاقبة ومنها هذه الحكومة ، ودستوريا ليس هناك جهة تشرع او تفرض ضرائب الا مجالس الامة والحكومة .

#### السيد وصفي همزا

الحكومة هي المهيمنة على فرض الضرائب وليس المجلس ولا مجلس الامة ، الحكومة هي المسؤولة .

#### دولة رئيس المجلس

الدكتور كارلوس ديمس

#### الدكتور كارلوس ديمس

دولة الرئيس . حتى نستطيع ان نوافق على رسم او ضريبة ان نوافق اولا نوافق ، يجب ان نفهم ماهي متطلبات هذه الجامعات وان نعرف كم سيكون مدخول هذه الضريبة حتى نقدر ان نصوت بطريقة مقبولة ، يجب ان يكون لدينا

معلومات ، ما هي متطلبات الجامعات ولا شك ان هذه الجامعات قدمت متطلبات وان نعرف ما هو المدخول من وراء هذه الضريبة .

#### دولة رئيس المجلس

الاستاذ ممدوح الصرايرة

#### السيد ممدوح الصرايرة

دولة الرئيس انني مع الراي الذي يطالب بالسير بهذا القانون على ضوء ما اتخذته اللجنة المالية من تعديلات ، الا انني انني على ما جاء باقتراح الزميل السيد سلمان القضاء وهو المطالبة لتخفيض الرسوم او اعفاء الطلاب منها ، وتفعية هذا الرصيد من موازنة الدولة على شكل هبة او من ريعها .

#### دولة رئيس المجلس

شكرا . القانون لا يحوي اي رسوم ، القانون رسم اضائي للجامعات في دعمها . . . . . ابو خالد .

#### السيد سليمان ارتيمية

انا في الواقع مع سياسة السير في القانون الحالي ومع دعم الجامعات ولكن هنالك نقطة معينة ارجو ان اضعها وهي وضع نظرة خاصة لابناء الريف في الجامعات سواء اكان في جامعة اليرموك او الجامعة الاردنية ، الواقع بالنسبة للمعدلات ابناء الريف دائما محرومين من هذه الناحية ، هنالك نقطة نظام ايضا السير في هذا الموضوع او السير في الموضوع الاخر .

#### دولة رئيس المجلس

السيدة انعام المفتي .

#### السيدة انعام المفتي

دولة الرئيس ، كما تفضلت لقد تشعب

الحديث بالنسبة لهذا القانون لا نخطف ان دعم الجامعات واجب وطني ولا اعتقد ان اي واحد منها يخالف بالنسبة لدعم الجامعات وموازنة الجامعات . لكنا لا ننكر ايضا ما تقوم به الجامعات والاعباء التي تحلها الجامعات هي كبيرة واكثر بكثير مما يدخلها من رسوم واقساط وكراسة ايجاد رسوم بخفضة للجامعة يعتقد انه هي الابل وان الحديث عن هذا القانون بالذات في هذا الوقت يأتي بعد ان عرض على هذا المجلس انظمة وقوانين برسوم مختلفة . والمبدأ الذي يتحدثون فيه الاخوان بتعدد الرسوم هو وارد وواضح ، والسؤال المطروح هو هل فعلا الوضع يتطلب زيادة رسوم لم تخفيض الرسوم والضرائب بالشكل السليم . لان تخفيض الرسوم والضرائب لا يتم في هذا البلد بالشكل الذي يجب ان يتم به . واود ان اذكر هنا ان تتخذ الاجراءات اللازمة بتخفيض الرسوم من الذين يجب ان تخفض عنهم الرسوم بشكل سليم . من ناحية اخرى قضية لقانون لا نريد ان نعيق الجامعة في تحصيل موارد ولا نشك انه الموازنة التي تنهاها الجامعة والتي تطلبها انها مناسبة ونود ان ندمم الجامعة في تحصيل ما نريد ان نحصله من اموال وخاصة ان الجامعة الاردنية اثبتت ان مجال سيرها وتقدمها يضاهي الجامعات في الدول الاجنبية والدول العربية بقي السؤال الذي طرحه الدكتور خليل السالم انه كم فيه ابواب للرسوم تدفع حتى تتمكن من النظر في موضوعية في هذا الموضوع ، بالنسبة لقانون الجامعة هو الان في صدد وضع دراسة الانظمة وقوانين الرسوم المختلفة . واعتقد اذا استبرنا بدراسة قوانين رسوم مختلفة فهذا سيكون دون ان تبين الرسوم عامة فهذا سيكون مجال للاستمرار في عرض الرسوم ، وزيادة الرسوم قد لا يكون لها مبرر ولهذا فانني اؤيد المطلب بان نحصل على صيغة نهائية وان نطلب من شريعة الدخول اعطاء المجلس

هكذا من الأهل



صورة كاملة حتى نتكمن من دراسة هذا الموضوع الهام دراسة سليمة وكما تفضلت لا بد لنا من السير في دراسة القانون اذا كان يؤثر على الجامعة الرسميه .

دولة رئيس المجلس

معالى وزير المالية  
معالى وزير المالية

شكرا دولة الرئيس . لا اريد ان اكرر ما قيل ولكن احب ان الفت انتباه الاخوة الى ان هذا القانون قانون معدل ومجوع ما كانت تجيبه الحكومة بموجب القانون الساري لا يتجاوز ٧٥٠ الف دينار سنويا ولصالح الجامعتين . نحن نودنا من تعديل القانون بحيث نجد من رافدا جديدا لزيادة هذا المبلغ لمواجهة الالتزامات والإعفاء الكثيرة التي تنقل كاهل الجامعات ، الحكومة من جانبها في قانون الموازنة رصدت ما نستطيع لدعم حركة وسير هذه الجامعات لكن متطلبات الجامعات تزيد سنويا كما اشار معالي الاخ احمد الطراونة وبالتالي لا بد من ايجاد مصادر دعم لهذه الجامعات التي تتوسع باستقلال مالي وإداري والحصانة الكاملة . الامر الاخر الكثير من المكلفين وخصوصا المهنيين منهم والتعاقبات المختلفة كانت متضايقه جدا من عدم العدالة في احكام القانون الساري المعمول . انا شخصا كوزير مالية عانيت الكثير من محاولة اقتلاع هؤلاء الاخوة بدفع ما يتوجب عليهم بموجب القانون الساري المعمول . غرف التجارة كانت تتأذى كثيرا ما صاحبت من عدم العدالة في تطبيق احكام القانون السابق بموجب قانون رسوم الرخص الذي اجازه المجلس الكريم فبذلك تعدلات رسوم الرخص قانون رسوم الاضافية للجامعات يسير على نفس النمط ، طالبا انكم اثرتم بعض القوانين الاخرى التي يشهونها هذا القانون ، أيضا قانون رسوم المكاتب المهنية

اقر في هذا المجلس وملخص ما اريد ان اقول له اولا الحقيقة لا اري وما سمعت انه في اي دولة لا نامية ولا متقدمة في قانون عام لجبع الضرائب القوانين النوعية هي القوانين لكسل دول العالم على ما اظن بالعكس نحن في هذه الحكومة حاولنا ان نبني في بعض القوانين رسوم مختلفة في قانون واحد ثم توزع على مؤسسات مختلفة وما تفضل به المجلس وما وعدت به الحكومة سنقدم كشفا لبيان الضريبة على المواطن ثم اتول انه اجرينا مثل هذه المحاولة واؤكد للاخوان كلام شرف لهذه المرحلة بان تقدم الجداول الرسمية . ان العيب الضريبي على المواطن اقل بكثير حتى من الدول العربية المحيطة بنا لا يتجاوز في حساب اجرينا ٣٤٪ من كافة مصادر الضريبة . كافة مصادر الضريبة بدأت بـ ٣٤٪ على الدخول وهي نسبة انا اعتبرها بالمقارنة مع النشرة التي تصدرها هيئة الامم المتحدة فيها جداول المعدلات على الضرائب الاجمالية على المرافق . نحن في النصف المتدني وليس في النصف الاعلى . في هذا التوضيح ارجو مرة اخرى ان نسير في دراسة القانون المعروض مادة مادة لتتمكن من القيام بالامضاء المترتبة على الجامعات وشكرا .

السيد احمد الطراونة

الحد الاعلى الذي سيصل للجامعة الاردنية للرسوم في هذا القانون لا يعادل ١١/١ من موازنة الجامعة .

دولة رئيس المجلس

الشيخ بركات الزهير .

السيد بركات الزهير

لي رأي ان الضرائب ضرورية للجامعة وهي بدون ضرائب لا تستطيع الارتكاز على دعم الحكومة ولكن المواطن له عدة مطالب من

وقمنا فيه من قانون رسوم الجوازات . نحن نطالب فقط في اسباب موجبة حتى نواجه الناس نحن امامنا قانون دفع رسوم او رسوم اضافية حتى نقابل الواقع يجب ان تقدم الحكومة اسباب موجبة مزودة بالارقام ولذلك لا مانع من تأجيل البحث الى جلسة قادمة .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك

السيد سلمان القضاء

يا سيدي الواقع موضوع معرفة الضريبة وزيادة الرسوم — يجب الا تكون سبب في اعاقبة النظر في هذا القانون اما الاسباب الموجبة انصور انها واضحة من كلمات السادة الاعضاء وحيث ان مبدأ فرض الضرائب والرسوم للجامعات اقر اصلا وهذا قانون معدل . والمجلس قبل هذا القانون من حيث المبدأ واحاله للجنة فلا اري ما يمنع من السير فيه ، ولهذا اؤيد وجبة نظر واقتراح الدكتور خليل واثني عليه واقتراح التصويت على ذلك .

دولة رئيس المجلس

الموضوع مطروح للتصويت ، الاصل في تقديم هذا القانون انه جاء لينظر فيه المجلس وياخذ به قرار . الان في اقتراح من الاستاذ طاهر حكمت واثني عليه اكثر من عضو بتأجيل النظر ريثما تقدم الموازنات وجميع الامور المتعلقة في هذا القانون وخصوصا بعد ان استمعنا الى كلام دولة الرئيس ووزير المالية وكلمات الزملاء الاعضاء حول هذا القانون وحاجة الجامعات اليه وانه تعديل لقانون ساري المعمول وبمصل به الضريبة المقررة .

من يؤيد تأجيل السير والنظر الى ان تاتي المبررات ؟

الحكومة . اولا مراعاة البعثات واستقبالها من الدول الاجنبية ، اعطاء الاولوية الى الطلاب الاردنيين ، تعديل معدلات القبول للطلاب الاردنيين ، مراعاة ظروف الطلاب المادية . وحسب الاعتقاد ان الضرائب لا تشكل عبئا ثقيلا على المواطن اذا كانت الجامعة تستقبل أبناء المواطنين

دولة رئيس المجلس

جودت بك

السيد جودت السبول

معظم النقاش سينتهي لو قدمت الحكومة الاسباب الموجبة قدم المشروع دون بيان الاسباب الموجبة والتي كان ان تتضمن وجهة نظر الحكومة التي اوضح عنها معالي وزير المالية . الطالب سينحصر فقط في الاسباب الموجبة .

دولة رئيس المجلس

شكرا . الدكتور ربيع

الدكتور محمد احمد ربيع

دولة الرئيس لا شك ان اي جامعة في العالم هي مصدر اشعاع فكري وثقافي وبمقدار ما يزداد عدد الجامعات وتفتح قیادتها ويكثر خريجوها كما وكيفا بمقدار ما تناس حضارة البلد وتقدمه لذا فانه اؤيد اقتراح الاخ الاستاذ طاهر حكمت ان تؤجل مناقشة هذا القانون حتى تقدم البيانات الكافية وعندها توضع المسؤولية امام امضاء المجلس .

دولة رئيس المجلس

نايف باشا .

السيد نايف السعد

يا سيدي ما زلنا نعاين من الخطب التي

هكذا من الأهل